على الطريق

عدا اقناع سكان القرية بفائدة مشروع بحجم تطويرها ، ليس فقط امرا سهلا وسد زمن غير قصير ، بل وعلامة بارزة وطيبة في حياتها . لكن مسألة البحث والوصول الى حل ملائم لكمية جمع المال اللازم للمشروع يحظى باجماع السكان ، او بمعظم العالمية ، ما زالت تلاقي بعض الصعوبات ، وتتطلب من العاملين على تطوير القرية التحلي بالكثير من الصبر والمرونة وبعد النظر .

في الماضي كان يكفي ان يتفق الملاكون الاغنياء على طريقة ما لكي يفرضها المخاتير وبعضا السلطة على القرية . ونادرا ما لا يكون هذا الاتفاق محققا بحق اغلبية سكان القرية الفقراء ، والدين لم يكونوا يغادرون حتى على النذر منه .

وجرت العادة ان ينصرف المخاتير او غيرهم بهذه المبالغ المجموعة دون ان يستطيع احد حتى التلميح بالسؤال عن كيفية صرفها رغم ان الجميع كانوا على يقين بانها تصرف على مصالح خاصة تحت يافطة المصالح العامة .

وليس في ذلك اية غرابة فالملاكون الاغنياء كانوا وحدهم يوفرون فرص العمل والتسليف احيانا والدين الجائر احيانا اخرى ولم يكن باستطاعة الفقراء المحتاجين للعمل او الدين .. اغضابهم.

لكن اللوحة الاقتصادية الاجتماعية لم تعد في القرية كما كانت ، ذلك ان المالك لم يعد غني القرية وحده كما سبق واشرت . فالى جانب الملاكين نبتت مجموعة ممن يملكون سيولة نقدية ان لم تتفوق على مالدى الملاكين فساويتها . وهؤلاء ليس فقط انهم خرجوا من دائرة نفوذ الملاكين بل هم يبحثون لهم عن مكان ان لم يكن متقدما عليهم فالى جانبهم . وهم جميعا يعتمدون عصا السلطة كما في السابق

لكن توفر فرص العمل في الخارج جعلت العاملين والشباب بشكل خاص في حل من الاعتماد على هؤلاء الاغنياء جميعا . وبالتالي حررهم وضعهم هذا من نفوذ الطرفين ، فليس انهم لم يعودوا يبصمون على بياض كما في السابق بل هم يمعنون التفكير ويقلبون الفكرة أيا كان مصدرها قبل اعلان قبولها او رفضها . وهم ، وهذا مهم ، لا يقبلون ان يتصرف بما لهم من عرف عند انه يصرفها على مصالحه الخاصة ومن ثم فان العامل في حقل خدمة القرية وتطويرها ينوجب عليه ان يتوجه الى هؤلاء ان يشركهم وان يقدم لهم حسابا واضحا دقيقا ومفصلا عن كيفية الصرف حتى يحوز على تفهمهم النابعة .

وتتجلى المرونة وبعد النظر في التوفيق بين هذه الفئات جميعا ، ذلك لان اصحاب النفوذ القديم ، والباحثين عن النفوذ الجديد يملكون الاستعداد التام لاستخدام اساليب واحياء تقاليد بعيدة عن مصلحة القرية فالقرية في نظرهم عاشت حقبة طويلة وهي فقيرة حاضلة وبدون خدمات ولا مانع في ان تستمر كذلك .

ان بعد النظر عند القائمين على خدمة القرية وتطويرها يتجلى ايدع ما يتجلى ليس في المناظرات الكلامية وانتاج صواب الرأي بل في خلق مبادرات وابداع اساليب عمل تجمع افضل ما في الناس على اختلاف مرابيعهم ونظراتهم لينصب جهدا منسقا بشق الطريق لانجاح المشروع ومشاريع التطوير اللاحقة

ابو وديده

جولة مع مزارعي أريحا

المزارعون يتحدثون عن المشاكل التي تواجههم

تعتبر مدينة اريحا المصدر الرئيسي لتزويد الضفة الغربية بما تحتاجه من الخضروات طيلة ايام السنة . فنظرا للمناخ الفريد الذي تتميز به منطقة الاغوار ووجود المياه اللازمة للري اصبحت هذه المنطقة توفر العديد من اصناف الخضروات التي اصبح بالامكان طرحها في الاسواق قبل الوقت الطبيعي لها بعدة اسابيع .

وهذا بالطبع له تأثيرا كبير بالنسبة لزيادة دخل المناطق المحتله ، حيث ان هذه الخضروات "المبكرة" تباع باسعار مرتفعة في الاسواق العربية والعالمية . بالاضافة الى تزويد السكان بما يحتاجونه من هذه الاصناف .

وعلى الرغم من النقص الذي حل بالاراضي المزروعة بعد عام ١٩٦٧ نتيجة اغلاق السلطات للعديد من الابار الارتوازية في المناطق الشرقية من مدينة اريحا مثلا في منطقة المشروع الانشائي اغلق اكثر من ٤٠ بئرا ارتوازيا على الرغم من هذا كله بقيت منطقة اريحا المعول والمصدر الرئيسي للخضروات في الضفة الغربية

وكان شيئا طبيعيا ان تعتبر الاردن احدى الدول التي تستقبل منتجات اريحا الزراعية للاستهلاك في الاردن او لتصدير الدول العربية عن طريقتها .

ولكن خلال السنتين الاخيرتين هناك بعض التضييقات من قبل السلطات الاردنية التي من شأنها ان تعرض مزارعي اريحا الى خسائر فادحة وبالتالي تؤدي بالمزارعين وخاصة الصغار منهم ، الى ترك العمل الزراعي . اماني هذه السنة فقد تأخر موعد تقديم التصاريح للمزارعين عن الموعد المحدد في السنوات السابقة .

وفي حديث لنا مع بعض المزارعين في اريحا وبعض اعضاء الجمعية الزراعية عرضوا لنا الكثير من المشاكل والصعوبات التي يتعرض لها المزارعون ويمكن عرضها بالشكل التالي :

ارتفاع تكاليف الانتاج

تحدث احد المزراعين القدامى والذي يعتبر احد مؤسسي جمعية اريحا الزراعيه فقال :-

ارتفعت تكاليف الزراعة خلال الموسم الحالي بشكل جنوني ووصل الارتفاع في بعض المواد اللازمة اكثر من ٢٥٠ بالمئة مثلا :

السماد الكيماوي : السعر القديم ٢٥٠ ليرة والسعر الحالي ٤٨٠ ليرة لكل ٥٠ كيلو غرام المواد المبيدة للحشرات ارتفعت اسعارها بشكل عام لكافة الاصناف اكثر من ١٠٠ بالمئة

× تكاليف الحراثة والرش ارتفعت اكثر من ٥٠ بالمئة .

× البلاستيك "اللازم لتغطية الخضروات" ارتفع سعر الطن الواحد من ٣٥ الف ليرة اسرائيلية — ٨٠ الف ليرة اسرائيلية .

× اجرة نقل الخضروات الى سوق الخضار ارتفعت من ٥ ليرات للصندوق الواحد الى ١٠ ليرات حاليا "هذا للمناطق القريبة" وكلما زادت المسافة زادت التكلفة .

× احد المزارعين الصغار قال ان زراعة حوالي عشرة دنمات كلفته حتى الان اي قبل الانتاج حوالي ٩٠ الف ليرة اسرائيلية .

عملية التصدير الى الاردن والمنافسة الداخلية والخارجية

تحدث احد اعضاء الجمعية موضحا طريقة التصدير والمعاملات اللازمة والصعوبات فقال :

تسجل الجمعية الزراعية اسم المزارع واسم صاحب الارض وكمية الاراضي المزروعة من كل صنف من اصناف الخضروات وترسل مجموع هذه الاحصائيات التي تغطي منطقة اريحا والعوجا والنويعمة والديوك الى المسؤولين في الحكومة الاردنية .

ثم بواسطة معتمدين عن الحكومة الاردنية يأخذ المزارع ورقة "منشأ" يوضح فيها الاراضي المزروعة والاصناف وتاريخ زراعة كل صنف "توقع هذه الورقة من الغرفة التجارية باسم المزارع وصاحب الارض .

وتحدد الاردن المدة والكمية المسموح تصديرها الى عمان للدونم الواحد وذكر المزارعون ان الكمية المسموح بها ضئيلة جدا بالنسبة للدونم الواحد مثلا :

× البندورة ينتج الدونم الواحد بالمعدل من ٩ — ١٠ طن في الموسم يسمح بتصدير ١٫٥ — ٢ طن الى الاردن ولمدة شهر واحد .

— الخيار انتاج الدونم الواحد من ٣ — ٤ طن يسمح بتصدير ٧٥٠ كيلو غراما للدونم الواحد ولمدة شهر ايضا .

اي ان التأخير في الانتاج لبعض المزارعين يفوت عليه الفرصة للتصدير الى عمان .

وذكر المزارعون كذلك المنافسة الشديدة التي تتعرض لها — بضائعهم المصدرة — فالمنتوجات الزراعية تصل من الضفة الغربية مباشرة الى السوق المركزية في عمان — ونظرا للسلطة التي يتمتع بها بعض المزارعين الاردنيين من امثال مزارعي الشريف ناصر — فان ذلك يعرض بضاعتهم الى التأخير في التصدير للخارج حيث الاولوية للمزارعين الاردنيين .

وتحدث المزارعون الصغار عن المحسوبية في عملية منح تصاريح التصدير من قبل الحكومة الاردنية مما يؤدي الى بقاء جميع انتاجهم في الضفة الغربية وبالتالي بيعه باسعار لا تسدد تكلفة الانتاج احيانا .

● ويمكن عمل مقارنة بين اسعار الضفة الغربية واسعار الاردن ، فمثلا سعر صندوق الخيار يباع حاليا في الضفة وحسب اسعار يوم الاحد الماضي بمبلغ ١٤٠ ليرة اسرائيلية اما في الاردن فيصل السعر الى ٤ دنانير اردنية اي حوالي ٤٠٠ ليرة اسرائيلية ويصل سعر صندوق الكوسا حوالي ٥٠٠ ليرة اسرائيلية اما في سوق اريحا فقد كان قبل العيد ٣٤٠ ليرة انخفض بعد العيد مباشرة الى ٢٢٠ ليرة ثم وصل نهائيا ١٢٠ ليرة للصندوق صنف اول و ٦٠ ليرة للصندوق صنف ثاني .

وعن الجمعية الزراعية

تحدث بعض المزارعين وبعض اعضاء الجمعية فقالوا :

تميزت الهيئة الادارية للجمعية بالخمول وعدم النشاط اللازم لحل مشاكل المزارعين وايجاد تسهيلات لهم . وستجرى انتخابات جديدة للجمعية في العاشر من الشهر القادم ويأمل اعضاء الجمعية انتخاب اكبر عدد من المزارعين للجمعية ودلك حتى تستطيع الهيئة الجديدة القيام بواجباتها على اكمل وجه .

وذكر احد اعضاء الجمعية ان الجمعية الزراعية قد وعدت بتسليم ٣٠٠ الف دسار اردني كقرض يصرف منه قسم لاغراض الري ضمن معاملة خاصة . فرض الامد" والباقي للمزارعين في منطقة اريحا وعمن الديوك والنويعمة "كقرض لمدة سد واحد" .

وذكر المرشحين الحدد ان احد المرشحين قد حددوا خطوطا عريضة للقيام بمشاريع تفيد المزارعين في المنطقة ومن بين المشاريع التي تنوي الهيئة الجديدة العمل على ايجادها :

١ — اقامة مشتل للخضروات
٢ — دراسة امكانية انشاء مصنع بلاستيك في المنطقة .
٣ — تقديم لوازم زراعية للمزارعين على شكل قروض بدون فائدة .
٤ — تعيين محامي خاص بالجمعية لحل معاملات المزارعين .
٥ — المساهمة في حل مشاكل التصدير والبيع وتسهيلها ما امكن "حيث ذكر بعض المزارعين ان التصدير الى اوروبا يتعرض لعاقبات شديدة من قبل شركة "تنوفا" والشركات الاسرائيلية الاخرى" .

تعقيب

يأمل المزارعون في مدينة اريحا والمناطق المجاورة من الجمعية العمل ما امكن على حل هذه المشاكل التي تهدد مزارعي اريحا بالتخلي عن حرفتهم الرئيسية وتعريض الاراضي الى الجفاف ، مما يفقد الضفة الغربية اهم عناصر الدخل الرئيسية .

تحقيق : عدنان حماد

حقيقة المساعدات لبلدة العوجا المنكوبة

نفى سكان العوجا ورئيس بلدية اريحا عبد العزيز السويطي والشيخ عكرمة صبري مدير الوعظ والارشاد بالضفة الغربية الانباء التي ترددت عن وصول مبلغ ٢٢ الف دينارا اردنيا لاهالي العوجا التي تعرضت اراضيها للجفاف قبل حوالي الخمسة اشهر .

وذكر سكان العوجا ان الخبر الذي نشر في "جريدة الانباء" الاسرائيلية بتاريخ ١ — ١١ — ١٩٧٩ يوم الخميس غير دقيق وان اهالي العوجا لم يتسلموا حتى الان اي مبلغ .

وقد توجهنا ايضا لمكتب دائرة الاوقاف بالقدس واوضح الشيخ عكرمة صبري المسألة فقال ، ان الاموال المقررة لبلدة العوجا والبالغة ٢٢٫٥٠٠ دينارا اردنيا هي عبارة عن هبة من لجنة الزكاة في الاردن وليس لها علاقة مع الحكومة الاردنية او اللجنة المشتركة كما ذكرت جريدة الانباء ، واكد الشيخ عكرمة صبري ان لجنة الزكاة لم تتسلم حتى الان اي مبلغ كما لم تتصل مع السلطات المختصة كما ذكرت جريدة الانباء .

اما السيد عبد العزيز السويطي رئيس بلدية اريحا فقال ان الخبر الذي نشرته جريدة الانباء عار من الصحة ، ولم يصل اي مبلغ وحتى لو كان الخبر صحيحا فما فائده هذا المبلغ الصغير لقريه دمرت . مع العلم ان مبالغ اكبر من ذلك بكثير صرفت لعده قرى في الضفه الغربيه ولم تتعرض لمثل الضرر الحاصل بقريه العوجـــا .

أهالي أريحا يطالبون بابطال قرار سحب امتياز شركة الباصات

صرح رئيس بلدية اريحا السيد عبد العزيز السويطي لمندوب الطليعة ان تعطيل شركة باصات اريحا القدس كان بسبب الضرائب الباهظة المفروضة على الشركة . والتي لا تستطيع الشركة دفعها في الظرف الحالي .

وذكر رئيس البلدية ان شركة باصات اريحا القدس ليس لها علاقة مع شركة الباصات الوطنية العاملة على خط القدس — الخليل وان كلا الشركتين مستقلة تماما عن الاخرى .

وتبلغ قيمة الضريبة المطلوبة من الشركة حاليا ٨٠٠ الف ليرة اسرائيلية . ويعود السبب في تراكم هذه الضرائب الى الخساره التي تتعرض لها الشركة . فالشركة تعتبر تابعة لمدينة القدس وبالتالي يكون الضرائب اعلى من تلك التي تؤخذ من شركات الباصات العاملة في الضفه الغربيه ، وفي نفس الوقت فان السلطات الاسرائيلية لا تقدم للشركة اي دعم اسوة بالشركات الاسرائيلية الاخرى ، ومن هذا المنطلق فان الشركة لا تستطيع تحمل اعباء الضرائب الباهظة ، ومع الاخذ بعين الاعتبار قلة عدد سكان اريحا بالنسبة للمدن الاخرى بالضفة الغربية .

بالاضافة ان هناك حوالي ٢٠٠ سيارة اجرة تعمل على خط القدس اريحا — الجسر . والتي تعود من اريحا محملة بالركاب عادة . وفي الوقت الحالي فان هذه العائلة يتحمل اعضاءها سكان اريحا انفسهم حيث وصلت اجرة الراكب في السيارة ٥٠ ليرة اسرائيلية ان وجدت هناك سيارات . وفي ايام الاعياد اصبح بالامكان مشاهدة الركاب ينتظرون السيارات حتى الساعة الحادية عشرة ليلا .

ويشكو سكان اريحا حاليا ان قرار موشيه بحرائي مراقب الحر بسحب امتياز الشركة قرارا ليس في محله ، وان الحل الصحيح يأتي فقط عن طريق اعفاء الشركة من بعض الضرائب او تقديم الدعم المالي لها اسوة بشركات القدس الاخرى .